ان معنى قول النحاة الحرف يدل على معنى في غيره انه لا يستقل بالمفهومية بخلاف الاسم والفعل
الخامس قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق انه مناديا لا يرد على حد الفعل
فانه ما دل على معنى حدث ونسبة الى موضوع وزمان السادس ويعلم منه الفرق بين
اسم الجنس وعلم الجنس فان علم الجنس كاسامة وضع بجوهره للجنس المعين واسم الجنس
كاسد وضع لغير معين ثم جاء التعين من اللام السابع الموصول عكس الحرف فان الحرف
يدل على معنى في غيره ويحصل بما هو معنى فيه والموصول اسم مبهم يتعين بمعنى فيه الثامن
الفعل والحرف يشتركان في انهما يدلان على معنى باعتبار كونه نائبا للغير من هذه
الجهة لا يثبت له الغير فامتنع الخبر عنهما التاسع الفعل مدلوله كلي قد يتحقق في ذوات
متعددة فجاز نسبته الى خاص منه فيخبر بدون الحرف اذ تحصل مدلوله انما هو بما تحصل
له فلا يعقل لغيره العاشر في ضمير الغائب وفي هيئته نظر فتامل الحادي عشر مثل ذو وفوق
فانه مفهوم معناه الا انها بمعنى صاحب وعلو وان كانا كليتين لانه لم يعين الثاني عشر لا يرتبك
تعادر الالفاظ بعطفها مكان بعض اذ المعتبر الوضع تمت رسالة وضعية على يد ...

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم

المنة لواهب العقل هذه رسالة في اداب البحث يحتاج اليها من يتصدى لكونه حافظا له في البحث من الضلالة
ويسهل عليه طريق الفهم والتفهيم وهي وان كانت متداولة بين المحققين لكنها ما كانت منظومة في
سلك ومجموعة في عقد فاردت نظم منثورها وجمع ماثورها تحفة للاخ العزيز ملك الصدور والاعيان
شرف الاماثل والاقران نجم الملة والدين عبد الله حرسه الله تعالى بره فالتمست الهام الصواب من الحكيم
الوهاب وهي مرتبة على ثلاثة فصول الاول في التعريفات والثاني في ترتيب البحث والثالث في المسائل التي
اختبر عنها الفصل الاول في التعريفات المناظرة هي النظر بالبصيرة من الجانبين في النسبة بين الشيئين اظهارا للصواب
الدليل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر وهو المدلول الامارة هي التي يلزم من العلم بها الظن بوجود المدلول
وما يتوقف عليه وجود الشيء ان كان داخلا فيه يسمى ركنا وان كان خارجا فان كان مؤثرا في
وجوده يسمى علة والا شرطا والعلة التامة ما يتوقف عليه وجود الشيء والتعليل هو تبيين علة الشيء والملازمة هي
كون الحكم مقتضيا للآخر والاول هو الملزوم والثاني هو اللازم والدوران هو ترتب الشيء على الشيء الذي له
صلوح العلية وجودا او عدما او معا والاول هو المدار والثاني هو الدائر والمناقضة هي منع مقدمة
الدليل والمعارضة هي اقامة الدليل على خلاف ما اقام الدليل عليه الخصم والنقض هو تخلف حكم المدعى عن الد
ليل والسند ما يكون المنع مبنيا عليه الفصل الثاني في ترتيب البحث والمناظرة اذا شرع المعلل في تقرير
الاقوال والمذاهب فلا يتوجه عليه المنع لانه في ذلك بطريق الحكاية الا انه التزم صحتها باقامة الدليل عليها

Copyright © King Saud University